الأمم المتحدة

A/57/763

الجمعية العامة

Distr.: General
19 March 2003
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البنود ٤٤ و ٨٦ (د) و ٨٨ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

في يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تجمع في روما رؤساء المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف وممثلو صندوق النقد الدولي، وغيره من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والبلدان الشريكة لحضور المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق. واشترك في رعاية الاجتماع خمسة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف — البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحكومة الإيطالية. وتتسم المسائل التي نوقشت في الاجتماع بأهمية كبيرة في ضوء النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وتشكل اختبارا للجهود الرامية إلى تحسين فعالية المساعدة الإنمائية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وسأغدو ممتنا إذا عممتم هذه الرسالة ومرفقها، إعلان روما المعني بالتنسيق (انظر الضميمة) بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في

إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، والبند ٨٦ (د) المعنون ''التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: الحوار الرفيع المستوى بشأن التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة'' والبند ٨٨ المعنون ''الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية''.

(توقيع) سيرغيو **فنتو**
الممثل الدائم

الضميمة

إعلان روما المعني بالتنسيق

روما، إيطاليا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣

١ - نحن رؤساء المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف وممثلو صندوق النقد الدولي، وغيره من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والبلدان الشركاء المجتمعون في روما، بإيطاليا في يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، نؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والنهوض بالتنمية المستدامة في مسيرتنا نحو تحقيق نظام اقتصادي عالمي منصف وشامل. وتشكل مداولاتنا جهدا دوليا هاما لتنسيق السياسات والإجراءات والممارسات العملية لمؤسساتنا مع أنظمة البلدان الشريكة من أجل تحسين فعالية المساعدة الإنمائية ومن ثم نسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعم هذه المداولات دعما مباشرا الاتفاق الواسع المدى الذي توصلت إليه الأوساط الإنمائية الدولية حول هذا الموضوع كما تجلى في توافق آراء مونتيري (تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، آذار/مارس ٢٠٠٢، الفقرة ٤٣). وإننا نعرب عن تقديرنا لحكومات جامايكا وفييت نام وإثيوبيا، وللمانحين الثنائيين والمؤسسات الدولية التي رعت ونسقت حلقات العمل الإقليمية في كنغستون، وهانوي، وأديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وفي الإعداد لمنتدى روما. وقد وفرت المبادئ الأساسية والدروس، والرسائل المستخلصة من تقارير حلقات العمل مساهمة هامة للمنتدى.

تحسين فعالية التنمية

٢ - إننا في الأوساط المانحة أصبحنا نشعر بالقلق إزاء ما يترتب مع مرور الزمن على مطالب وعمليات الجهات المانحة بمجموعها وباختلاف أنواعها.فيما يتعلق بإعداد وإيصال ورصد المساعدة الإنمائية بشكل متزايد الوضوح من تكاليف غير مجدية لهذه العمليات، مما يحد من قدرة البلدان الشريكة المحدودة. ونحن ندرك أيضا مشاغل البلدان الشريكة فيما يتعلق بممارسات الجهات المانحة التي لا تتناسب دائما مع الأولويات والنظم الوطنية للتنمية للبلدان الشريكة بما في ذلك، ميزانياتها، وبرامجها ودورات تخطيط مشاريعها ونظم إنفاقها العام وإدارتها المالية. ونحن نسلم بأن هذه المسائل تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، ومنسقة، ومستمرة لتحسين فعالية أدائنا على أرض الواقع.

٣ - وإننا نعلق أهمية كبيرة على قيام البلدان الشريكة بدور قيادي أقوى في مجال تنسيق المساعدة الإنمائية، والمساعدة في بناء قدرتها على القيام بذلك، وستضطلع البلدان الشريكة

من جانبها بالإصلاحات الضرورية لكي تتيح للجهات المانحة الاعتماد بصورة تدريجية على نظمها وهي تعتمد المبادئ أو المعايير الدولية وتطبق ممارسات جيدة وسيتمثل العنصر الأساسي في توجيه هذا العمل في اتباع نهج قطري يؤكد على ملكية البلدان وإعطاء الحكومات دور القيادة، بما في ذلك بناء القدرة، والاعتراف بتنوع طرائق المعونة (من مشاريع، ونهج قطاعية، ودعم الميزانيات أو موازين المدفوعات) وإدماج المجتمع المدني في هذه العملية بما في ذلك القطاع الخاص.

معايير أو مبادئ الممارسات الجيدة

٤ - إننا نُسلم بأنه مع اختلاف أصولنا التاريخية، وولاياتنا المؤسسية، وهياكل حكمنا، وبيئات تفويض السلطة، ففي مقدورنا في كثير من الحالات أن نبسط وننسق متطلباتنا ونحد من التكاليف المرتبطة بها، بينما نحسن في نفس الوقت الرقابة المالية والمساءلة العامة ونشدد التركيز على النتائج الملموسة للتنمية. ونؤيد الممارسات الجيدة للعمل التي تقوم بها الأفرقة التقنية التابعة لفرقة عمل لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ونتطلع إلى أن يستكمل في العام القادم، كما هو متوقع، العمل التنسيقي الذي تقوم به الأمم المتحدة والذي تضطلع بتنسيقه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ونحن على استعداد لاتباع الممارسات الجيدة القائمة بينما نواصل التعرف على ممارسات جديدة ونشرها.

تحقيق التقدم

٥ - نحن متفقون على أن يكون التقدم الذي نحرزه على أرض الواقع فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع، معيارا ملموسا وهاما لنجاح جهودنا، تهتدي به الجهات المانحة والبلدان الشريكة معا. ونحن نسلم بأن هذا التقدم يمكن تيسيره وتعزيزه من خلال جهود التنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي. واستنادا إلى العمل الذي تضطلع به أفرقة العمل التابعة للجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وعلى الخبرات القطرية، بما في ذلك المبادرات القطرية الأخيرة، فإننا نلتزم بالقيام بالأنشطة التالية لتعزيز التنسيق:

- أن نضمن إيصال المساعدة الإنمائية وفقا لأولويات البلدان الشريكة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والنهج المماثلة، وأن تتواءم جهود التنسيق مع السياق القطري.

- أن نستعرض ونحدد، حسب الاقتضاء، أساليب لإصلاح مؤسسات كل منا، وسياسات بلداننا، وإجراءاتنا وممارساتنا لتسهيل التنسيق. وفضلا عن ذلك، فإننا سنعمل على تخفيض بعثات الجهات المانحة، وعمليات الاستعراض، والإبلاغ، وشروط التبسيط، وسنعمل على تسهيل وتنسيق عملية إصدارالوثائق.

- أن نعمل على التنفيذ التدريجي — بناء على التجارب والرسائل المستفادة حتى الآن من حلقات العمل الإقليمية — لمعايير أو مبادئ الممارسات الجيدة في إيصال المساعدة الإنمائية وإدارتها، واضعين في الاعتبار الظروف الخاصة للبلد. وسنعمل على نشر الممارسات الجيدة (الواردة في المرفق ألف) على المديرين والموظفين التابعين لنا في المقر وفي المكاتب القطرية وعلى غيرهم من العاملين في البلدان الشريكة في التنمية.

- أن نكثف جهود الجهات المانحة للعمل من خلال التعاون المأذون به على المستوى القطري وزيادة مرونة الموظفين التابعين للبلدان على إدارة البرامج والمشاريع القطرية على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

- استحداث حوافز، على جميع المستويات في إطار منظماتنا، من شأنها أن تشجع الإدارة والموظفين على الاعتراف بمزايا التنسيق لصالح زيادة فعالية المعونة.

- أن نوفر الدعم للعمل القطري التحليلي بوسائل من شأنها أن تعزز قدرة الحكومات على الاضطلاع بدور قيادي أكبر وملكية ثمار التنمية. وسنعمل على الأخص مع البلدان الشريكة على إقامة شراكات أقوى وسنتعاون على تحسين العمل القطري التحليلي من حيث أهميته السياسية ونوعية التنفيذ وكفاءته.

- أن نوسع مجال الجهود التي تبذلها البلدان أو إدماجها في الأنشطة الرئيسية (سواء بدأت في قطاعات معينة، أو مجالات مواضيعية، أو مشاريع فردية) لتبسيط إجراءات الجهات المانحة وممارستها بما في ذلك تعزيز التعاون التقني على أساس الطلب وتتضمن قائمة البلدان المشاركة الآن إثيوبيا وبنغلاديش وبوليفيا وجامايكا وجزر المحيط الهادئ وزامبيا والسنغال والفلبين وفييت نام وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا والمغرب والنيجر ونيكاراغوا وهندوراس.

- أن نقدم الدعم للميزانية، أو القطاع، أو ميزان المدفوعات حيثما يتسق ذلك مع ولاية الجهة المانحة، وعندما توجد سياسة مناسبة وترتيبات مالية معمول بها. وينبغي أن تستخدم مبادئ أو معايير الممارسات الجيدة في إيصال هذه المساعدة، بما في ذلك

التنسيق مع دورات الميزانيات الوطنية وعمليات استعراض الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

- أن ننهض بالنهج المنسقة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٦ - ونود أن نسجل أن أحد الجوانب الثانوية الإيجابية التي أسفر عنها تعاوننا في مجال التنسيق يتمثل في زيادة تقاسم المعلومات وتحسين التفهم لمواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف في أثناء إعداد ومراجعة السياسات والاجراءات والممارسات العملية لكل منا. وسنعمل على تعميق هذا التعاون في المستقبل، ونستكشف الكيفية التي تمكن هذا التعاون من أن يساعد على ضمان اتساق السياسات الجديدة أو المنقحة على النحو المناسب مع سياسات البلدان الشريكة والمؤسسات المانحة أو ضمان ''قابليتها للاتساق'' معها.

٧ - ونحن نسلم بالعمل على المستوى العالمي لرصد وتقييم مساهمة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسنقوم عند اللزوم بتتبع وتنقيح المؤشرات الرئيسية للتقدم المحرز في مجال التنسيق مثل تلك المؤشرات التي ورد وصفها في ورقات الممارسات الجيدة للجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون الاقتصادي في مجال التنمية، عند الضرورة.

٨ - ونحن نسلم بإمكانات مساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في النهوض بعملية التنسيق وتسهيلها — والتي تجلت فعلا في استخدام المرافق السمعية والتداول عن طريق الفيديو في عمل موظفي التنسيق، وإنشاء موقعي Development Gateway و the Country Analytic Work على الشبكة الإلكترونية العالمية والأعمال المبكرة في مجال الإدارة الحكومية الإلكترونية e-govermment والشراء الإلكتروني والإدارة المالية الإلكترونية.

الخطوات المقبلة

٩ - سيجري تشجيع البلدان الشريكة على وضع خطط عمل قطرية للتنسيق، بالاتفاق مع أوساط المانحين، تبين منها مقترحات واضحة يمكن رصدها لتنسيق المساعدة الإنمائية من خلال استخدام مقترحات فرقة عمل لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأفرقة الفنية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كنقاط مرجعية. وستتخذ الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف من جانبها إجراءات لدعم التنسيق على المستوى القطري. وستجري الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والبلدان الشريكة تقييما للتقدم الذي تحرزه من تطبيق الممارسات الجيدة، وآثار ذلك التطبيق وتقدم عنه تقريرا، كجزء من عمليات التقييم الذاتي التي تقوم بها. وسنعمل، حيثما أمكن، على استخدام الآليات القائمة

في إعداد هذه الخطط وتقييم التقدم المحرز وتقديم تقارير عنه، وسنجعل تلك الخطط متاحة للجمهور.

١٠ - وسنعمل على الاستفادة من الآليات الموجودة، وتعزيزها ويشمل ذلك مشاركة البلدان الشريكة، من أجل الإبقاء على ضغط الأقران بغية تنفيذ اتفاقاتنا المتعلقة بالتنسيق. وفي هذا الصدد، وفي سياق الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا، فإننا نرحب بالمبادرات الإقليمية، مثل العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لإجراء استعراض سنوي مشترك لفعالية التنمية، في إطار عمل المساءلة المشتركة التي ستعالج أيضا المسائل المتعلقة بالتنسيق.

١١ - وإذ نتأمل في تجربتنا طوال اليومين الماضيين، فإننا نخطط لعقد اجتماعات لحصر ما تحقق في أوائل عام ٢٠٠٥ في أعقاب الاستعراض الذي تقرر بالفعل إجراؤه في عام ٢٠٠٤ في إطار لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن شأن هذه المتابعة أن تقيم التقدم الذي تحقق وتؤدي إلى استدامة قوة الدفع للتغييرات الجذرية التي تعزز إيصال المعونة، وستسهم في استعراض تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري، والتي يتوقع أن تتقرر طرائقه وتوقيته بحلول عام ٢٠٠٥.

المرفق ألف

معايير أو مبادئ الممارسات الجيدة لتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة

١ - إننا نرحب بالتعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مجال العمل المتعلق بالإدارة المالية العامة. ونحيط علما بالاتفاق على أن الإدارة المالية العامة الجيدة ينبغي أن تشمل إعداد الميزانية، والرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، والشراء، والمدفوعات، وترتيبات الرصد والإبلاغ، والمراجعة الخارجية للحسابات، وينبغي أن تعزز الانضباط الضريبي الشامل وتخصيص الموارد بكفاءة للاحتياجات ذات الأولية. ويعبر هذا التعاون عن الأهمية التي نعلقها على إنشاء علاقة بين المساءلة المحسنة بين بلد نام شريك وبين مواطنيه والتي يمكن تحقيقها جزئيا من خلال عمليات وأنظمة شافة في الإدارة المالية العامة.

٢ - وإننا نلاحظ تركيز الممارسات الجيدة على العمل على نحو وثيق مع الحكومات في عمليات الاستعراض المالي للقطاع العام، وإدماج عمليات الاستعراض هذه في استراتيجيات البلدان للحد من الفقر، وبرامج الجهات المانحة لتقديم المساعدة القطرية، ودوائر صنع القرار للحكومات والجهات المانحة. وفي اعتقادنا أن عمليات الاستعراض المالي ينبغي أن تضع في اعتبارها ظروف البلد الأولية، والمعايير الدولية، والمدونات، والنهج؛ ومتطلبات بناء القدرة من أجل الامتثال لهذه المعايير والمدونات. وقد طلبت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من الاتحاد الدولي لمراجعي الحسابات إجراء مناقشات مستفيضة مع الجهات المانحة والبلدان النامية وإعداد معيار للحسابات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٤، وإننا نتطلع إلى رؤية ثمار هذا الجهد.

٣ - إننا نسلم باتساع نطاق نُهج تبسيط وتنسيق الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات بما في ذلك شكل ومضمون التقارير المالية، وفترة الإبلاغ المالي، ومعايير مراجعة الحسابات، ومؤهلات مراجعي الحسابات، ونوعية شركات مراجعة الحسابات، واختيار شركات مراجعة الحسابات والتعاقد معها، واختصاصات مراجعي الحسابات، والموعد المقرر لتقديم تقارير مراجعة الحسابات، ومدى شمول الخطابات الإدارية، ومتابعة نتائج مراجعة الحسابات.

٤ - وإننا نلاحظ أن عمل فريق المشتريات التابع لمصرف المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف قد أدى بالفعل إلى التوصل إلى اتفاق حول مجموعة من الوثائق الأساسية للعطاءات التنافسية الدولية وأن العمل نحو التوصل إلى اتفاق حول وثائق أخرى قد أحرز تقدما كبيرا

بالنسبة للمشاريع الرائدة في مجال التنسيق التي تنفذ في ثلاثة بلدان. ونرحب بالنُهج المشتركة المقترحة للشراء والتنفيذ والرصد فيما يتعلق بالتمويل المشترك للبرامج والمشاريع القطاعية. ويسعدنا أن الجهات المانحة والحكومات المشاركة تعد وثائق معيارية للعطاءات فيما يتعلق بالعطاءات التنافسية الوطنية، وإيجاد العتبات المشتركة للعطاءات التنافسية الوطنية، على أساس كل حالة على حدة. ونحن نؤيد بشدة الجهود الرامية إلى بناء قدرات البلدان الشريكة في مجال المشتريات.

٥ - إننا نلاحظ وجود عدد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وكثير من الجهات المانحة الثنائية التي لديها بالفعل سياسات وإجراءات بيئية مشتركة، وأن هناك اتفاقا متعاظما حول أهمية أخذ الآثار الاجتماعية في الحسبان على النحو الواجب لدى إعداد وتنفيذ المشاريع - سواء من خلال تقييم التأثير البيئي أو من خلال أنماط أخرى من التقييم الاجتماعي. وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من التقارب للتخلص من ازدواجية التقييم، وتوثيق ورصد الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع التي تمولها الجهات المانحة تمويلا مشتركا، وتحقيق تزامن أفضل بين عمليات التشاور والكشف المرتبطة بتقييم هذه الآثار. وبغية تحقيق ذلك الهدف فإننا نؤكد على الحاجة إلى التنسيق مع بعضنا البعض ومع البلدان الشريكة بشأن النظم والإجراءات التي تفي بالمعايير والمبادئ الدولية للممارسات الجيدة والتركيز على بناء القدرات القطرية. وسنعمل أيضا على استكشاف آفاق التعاون في عمليات الاستعراض التي تهدف إلى تقييم الالتزام بالتعهدات لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية.

٦ - ونظرا لأن الجهات المانحة تقوم حاليا بتمويل ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠ برنامج ومشروع إنمائي، وأن إعداد التقارير العديدة التي تتطلبها كل جهة من الجهات المانحة عن كل نشاط غالبا يفوق قدرة البلدان الشريكة، لذلك فإننا نوافق على أنه من المستحسن أن تقوم الجهات المانحة والبلدان الشريكة بتبسيط نظمها وإجراءاتها، كل على حدة، وأن تعمل سويا على إعداد شكل موحد للتقرير الدوري المتعلق بكل مشروع ومضمونه ومعدل تواتره بما يلبي حاجة جميع الشركاء. ومن الأهمية بمكان، لدى تحقيق ذلك الهدف، ألا يثقل كاهل النظم القطرية أو تحرّف القدرات الموجودة حاليا عن أهدافها. وإننا نسلم بأن أحد الطرق لتحقيق ذلك يتمثل في ضمان تبسيط وتنسيق نظم الإبلاغ والرصد التي تستخدمها الجهات المانحة.

المرفق باء

الحضور وتنظيم أعمال المنتدى الرفيع المستوى

موعد ومكان انعقاد المنتدى

١ - عُقد المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق في روما، بإيطاليا في يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وفقا للاتفاقات المحددة في التقارير المرحلية المتعلقة بالتنسيق المقدمة للجنة التنمية. وقد عقد المنتدى سبع جلسات عامة.

الحضور

٢ - حضر المنتدى ممثلون للبلدان الشريكة والوكالات/والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف التالية أسماؤها.

البلدان الشريكة

إثيوبيا	السنغال	كينيا
ألبانيا	غواتيمالا	مالي
أوغندا	غيانا	مصر
بنغلاديش	فانواتو	المغرب
بوركينا فاسو	الفلبين	موريتانيا
بوليفيا	فيجي	موزامبيق
جامايكا	فييت نام	النيجر
جمهورية تنزانيا المتحدة	قيرغيزستان	نيكاراغوا
رومانيا	كمبوديا	هندوراس
زامبيا		

الوكالات والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف

مصرف التنمية الأفريقي

مصرف التنمية الآسيوي

المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

البنك الدولي

اسبانيا

استراليا

ألمانيا

أيرلندا

إيطاليا

البرتغال

بلجيكا

الدانمرك

السويد

سويسرا

فرنسا

فنلندا

كندا

الكويت

لكسمبرغ

المملكة العربية السعودية

المملكة المتحدة

النرويج

النمسا

نيوزيلندا

هولندا

الولايات المتحدة

اليابان

اليونان

المفوضية الأوروبية

الجماعة الكاريبية

مصرف التنمية الكاريبي

مؤسسة الأنديز الإنمائية

مصرف التنمية لشرق أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

بنك الاستثمار الأوروبي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

صندوق النقد الدولي

البنك الإسلامي للتنمية

الصندوق الإنمائي لبلدان الشمال الأوروبي

مؤسسة بلدان الشمال الأوروبي للتمويل البيئي

صندوق الاستثمار لبلدان الشمال الأوروبي

صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للتنمية الدولية

منظمة دول شرقي البحر الكاريبي

محفل جزر المحيط الهادئ

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المصرف الإنمائي لغرب أفريقيا